**العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد عام 2003**

**أ.م. قاسم حسين السعدي**

**كلية الآداب/ جامعة بابل**

**Qasimalsadie16@gmail.com**

**الخلاصة**

تناولت الدراسة طبيعة العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان خاصة بعد عام 2003 والذي حدث فيه احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ويعود تاريخ العلاقة الدبلوماسية بين البلديين منذ عام 1939، ونركز في هذه الدراسة على هذه العلاقة بعد عام 2003 وهو العام الذى حدثت فيه تغيرات كبيرة بين البلدين، وكان الوضع العراقي صعباً في تلك المدة نتيجة للحرب التي تسببت بفراغ امني وغياب سياسيي فعال، مما دفع اليابان لتقديم الدعم السياسي والمالي والأمني والتكنولوجي من خلال ارسال قوات الدفاع الذاتي الى العراق وتقديم قروض ميسرة والمساهمة في اعادة الاعمار، ويمكن القول أن البلديين يسعيان إلى تقوية العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية لما لها من نفع كبير عليهما، فبذلك تحصل العراق على الدعم اللازم من اليابان، وتضمن اليابان مورداً دائماً من الطاقة فضلاً عن تفعيل دورها الدولي عبر ادامة التوازن الاستراتيجي في المنطقة وادارته عن بعد 0

وترى اليابان أن موقع العراق الجيوستراتيجي تؤهله لتحجيم النفوذ الصيني الصاعد بالمنطقة فضلاً عن أن العراق تمثل ممر النمو لتكثيف الحضور الياباني ،فاختارت اليابان العراق كمنطلق استراتيجي لتثبيت حضورها المستقبلي في غرب اسيا وصولاً لأفريقيا، ونظراً للاعتبارات الاستراتيجية التي ذكرت يأتي الاهتمام الياباني بالعراق عبر افضل واسهل الطرق الا وهي بناء العلاقة الدبلوماسية معه والعمل على تعزيزها وتطويرها عبر آليات وادوات ناعمة بالرغم من بعض التحديات الانية والمستقبلية التي تواجه هذه العلاقة .

الكلمات الدالة :العلاقة الدبلوماسية، العراق، اليابان ، الغزو الامريكي للعراق 2003.

Diplomatic relationship between Iraq and Japan after 2003

Qasim Alsadie

College of Arts/ University of Babylon

Qasimalsadie16@gmail.com

Abstract:

The study reflects the nature of the diplomatic relationship between Iraq and Japan, especially after 2003, during which the occupation of Iraq took place. The history of the diplomatic relationship between the two countries dates back to 1939. We focus on this relationship after 2003, the year in which major changes took place between the two countries. Iraq was difficult in that period as a result of the war that caused a security vacuum and the absence of effective political, prompting Japan to provide political, financial and security support by sending the Self-Defense Forces to Iraq and provide soft loans and contribute to reconstruction, It is possible to say that the two countries seek to strengthen the Iraqi-Japanese diplomatic relationship because of its great benefit to the two countries. In this way, Iraq receives the necessary support from Japan. Japan guarantees a permanent resource of energy and activates its international role by maintaining the strategic balance in the region and its remote administration.

Japan considers Iraq's geostrategic position to limit the rising Chinese influence in the region, and Iraq is a growth corridor to intensify Japanese presence. Japan has chosen Iraq as a strategic outpost to stabilize its future presence in West Asia to Africa. Which is to build a diplomatic relationship with him and work to strengthen and develop Through smooth mechanisms and methods. Despite Some current and future challenges facing this relationship.

Keywords: Diplomatic relationship,Iraq,Japan, , US Invasion of Iraq 2003 .

**المقدمة**

يجمع العراق واليابان تاريخ مشترك حافل بالمعاناة جراء الحروب التي عصفت بالبلدين، فاليابان عانت بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 خاصة بعد هزيمتها من قبل الحلفاء واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وهو نفس الشيء الذي حصل مع العراق منذ عام 1991 ،إذ شهد العراق اشرس حرب على مر التاريخ شنها التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية عرفت بحرب الخليج التي انتهت باحتلاله من قبل الولايات المتحدة عام 2003.

وقد بدأت العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية الرسمية عام 1939، ومرت بمراحل قوة وضعف وذلك نتيجة للمتغيرات المحيطة بالبلدين ، ولكن قد شهدت هذه العلاقة طفرة بعد عام 2003 وهو عام الغزو الأمريكي للعراق، إذ يسعى العراق للاستفادة من الخبرات اليابانية على الارض في تنميه مواردها البشرية ، فضلاً عن التعليم من أسلوب الادارة اليابانية في قيادة المشاريع الاستراتيجية الكبرى، وامكانية المساهمة اليابانية في اعادة اعمار العراق بعد الخراب الذى تسببه الحروب ومن بعدها التفكك الأمني والسياسي في العراق ، وما ترغب فيه اليابان من ضمان موارد مختلفة للنفط طبقاً للاستراتيجية اليابانية القاضية بتنويع مصادر الطاقة حتى لا تكون عرضه لخطر التوقف بسب حدوث مشكله هنا وهناك فيوقف عجلت التقدم اليابان.

ويشكل موقع العراق اهمية بالغة في الاستراتيجية اليابانية التي تجد فيه حاجزاً استراتيجياً لتحجيم النفوذ الصيني الصاعد بالمنطقة وان العراق يمثل منطلقاً لتنفيذ استراتيجية ممر النمو الاسيوي- الافريقي، كما تحاول اليابان عبر العراق بناء استراتيجية القيادة المشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية لإداء دور المعضد للاستراتيجية الامريكية وايضا ترسيخ التوازن الدولي في منطقة الشرق الاوسط وتثبيت وجودها فيه لتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية بوجه القوى المنافسة .

وقد استعملت اليابان الادوات الذكية لتنفيذ علاقتها الدبلوماسية مع العراق والترويج لها لتعزيز صورتها الذهنية دولياً لتحقيق مصالحها واهدافها الاستراتيجية بمنطقة الشرق الاوسط .

وتسعى العراق واليابان في تطوير العلاقة الدبلوماسية بينهما من خلال المساهمات السياسية التي تقدمها اليابان الى العراق في المحافل الدولية، والمشاركة في اعادة اعمار العراق، وتقديم الدعم المالي والاقتصادي الى العراق، ولكن تواجهه العراق العديد من التحديات السياسية والامنية والتي قد تعيق العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان مستقبلاً.

**اولاً: أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم ما جرى من تحولات في العلاقات الدبلوماسية العراقية اليابانية اعتباراً من عام 2003 وما هي الاسباب التي أدت الى هذا التحول الملحوظ في هذه العلاقة، ومما يسهم في افادة الاجيال اللاحقة في ادراك هذه العلاقة والعمل على مواجهة تحدياتها لبنائها بشكل سليم وتطويرها بما يخدم مصالح الشعبين العراقي والياباني.

**ثانياً: أهداف الدراسة :** تهدف الدراسة إلى :

1- توصيف الواقع الدبلوماسي بين اليابان والعراق بعد العام 2003.

2- ايجاد اسس وثوابت تبرر استمرار العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية في مساراتها التعاونية التي تتجدد كلما ظهرت ضرورات تستدعي تعزيزها وتطويرها ، فالبلدان مُتفقان على منهجية التعاون والترابط .

3- بيان التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية بعد عام 2003

4- محاولة التوصل الى نتائج تسهم في تقوية العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بما ينعكس بالإيجاب على البلدين في مختلف المجلات .

5- الكشف عن اساليب وادوات القوى الناعمة التي وظفتها اليابان في بناء علاقتها الدبلوماسية مع العراق .

6- وضع تصور امام صناع القرار والقائمين على الدبلوماسية العراقية للاستفادة من نتائج الدراسة والاخذ بمقترحاتها بما يعزز العلاقة المستقبلية بين العراق واليابان .

7- وتتعمق الاهداف من هذه الدراسة في جانب منها على اسس تعكس الاصرار الياباني ،ومنذ مدة ما بعد 2003على تأطير صورة العلاقة مع العراق بالطريقة التي شاءت ان تكون عليها ، فكانت ذهنية صانع القرار الياباني حاضرة في كل حين لضمان تحييد العراق لجانبه خشية فقدان احد اهم موارد البترول بالنسبة اليها خاصة وان هناك مكاسب اقتصادية وامنية وسياسية وتكنولوجية تتحقق للعراق بعلاقته مع اليابان وهذا ما تم توظيفه لصالح اليابان فيما بعد ، وعليه جاءت العلاقة بصورة ثنائية سلمية تحققت فيها المصالح المتبادلة ذات النفع والرضى لكلا البلدين.

**ثالثاً: فرضية الدراسة**: تبنى فرضية الدراسة على اساس علاقة تبادل المنفعة بين العراق واليابان ، فبعد الغزو الامريكي للعراق عام 2003 ، انهارت الدولة العراقية بمؤسساتها كافة وتسبب بفراغ سياسي وامني وتدهورت البنى التحتية وبالمقابل فان اليابان طبقاً لاستراتيجيتها الرامية الى تأمين موارد النفط لاستمرار تطورها وتعيل دورها الدولي عبر ادامة التوازن الاستراتيجي وتحجيم أو منافسة النفوذ الصيني بالمنطقة فضلاً عن ايجاد ممر للنفوذ الى قلب افريقيا ،فقد نشأت العلاقة السببية بين الطرفين ،فالعراق تحتاج الى الخبرات اليابانية للنهوض بواقعه فضلاً عن الدعم المالي والاقتصادي والسياسي والامني، واليابان تجد ان العراق يمثل بوابتها نحو تحقيق استراتيجيتها ( الطاقة ، النفوذ) ، وتتعمق فرضية الدراسة لتثبت ان ما بعد عام 2003 شهدت مرحلة التعاون التي ادت الى تطور العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية لوجود رؤية استراتيجية مشتركة ، ولذلك اصبح سبباً كافياُ لإثبات ان المدة القادمة ستشهد استمراراً لتوثيق تلك العلاقات بحسب معطياتها في المرحلة السابقة رغم التحديات التي تواجه تلك العلاقة .

**رابعاً : منهج الدراسة** :نظراً لطبيعة العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان ، تم استعمال اكثر من منهج علمي اصيل ، اتضح عن طريق التعاطي مع موضوع الدراسة ، إذ استعملنا المنهج التاريخي لسرد احداث ووقائع ومقدمات اسهمت في بلورة شكل العلاقة الدبلوماسية لمساعدة الباحث في تحديد مسار تلك العلاقة وفق نهج تعاوني اكثر مما هو نهج اختلاف.

وظهرت ابعاد هذه الدراسة بشكل أوضح باستعمال المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص مراحل تلك العلاقة وبناء التصورات الواقعية عليها لتبيان تطلعات كلا البلدين نحو تبادل المصالح بما يحقق المنفعة لهما بصورة توافقية فضلاً عن الوقوف على الادراك الثنائي للعلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان ومردودها الايجابي لهما سواء الآن أو في المستقبل.

**خامساً: حدود الدراسة،** وتشمل**:**

**1**- الحدود الموضوعية : العلاقات الدبلوماسية العراقية اليابانية ومدى تطورها بعد عام 2003 .

2- الحدود المكانية : المنطقة العالمية ( العراق واليابان ).

3- الحدود الزمنية : سوف تهتم هذه الدراسة بالمدة الزمنية بداية من العام 2003 وهو عام الغزو الأمريكي للعراق.

**المبحث الاول : نشأة وتطور العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان**

سوف نتناول في هذا المبحث ثلاث محاور، الأول: نسرد فيه تاريخ العلاقة الدبلوماسية[[1]](#endnote-1)\* العراقية اليابانية حتى عام 2003 ، والثاني نستوضح فيه غزو العراق و دوره في تغير السياسة الخارجية اليابانية ، اما المحور الثالث فنصف فيه الوضع العراقي بعد عام 2003 لفهم الاطار العام الذى تدور فيه العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية .

**اولاً : تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان ما قبل عام 2003**

عندما تم الاعلان عن انتهاء مدة الانتداب البريطاني على العراق أخذت المانيا بالتوجه نحو العراق فنشطت دبلوماسيتها من أجل كسب ود الحكومة العراقية الى جانب دول المحور وأخذ النفوذ الألماني في العراق بالتزايد خاصة بعد تعيين الدكتور (فوينز غرويا) سفيراُ لألمانيا عام 1933، إذ كان يتحدث اللغة العربية بطلاقة واستطاع بناء علاقات وطيدة مع معظم الاطراف العراقية مما اسهم بتأثر العراقيين بشخصيته ، وعليه تمكن السفير من اقامة علاقات ودية متينة مع الحكومة العراقية بعد نيل العراق استقلاله، وبما أن اليابان كانت على علاقات جيدة مع المانيا لذلك عملت المانيا على تقوية العلاقات اليابانية العراقية نظراً لأهمية العراق من ناحية قربة من الجبهة السوفيتية فضلاً عن كونه يشكل أحد مصادر النفط اللازمة لألمانيا لديمومة آلتها العسكرية في مواجهة دول الحلفاء ([[2]](#endnote-2))

وفي عام 1939 توطدت العلاقات ما بين العراق واليابان واصبحت علاقة صداقة وتعاون مشترك ،إذ تم افتتاح أول مفوضية يابانية في بغداد، وبعدها بسنوات تم افتتاح مفوضية عراقية في طوكيو عام 1955، لتستمر بعدها العلاقات بالتطور وصولاً إلى مرحلة تبادل السفراء بين البلدين في كانون الثاني عام 1960. وقد شهدت العلاقات بين البلدين ازدهاراً كبيراً خلال مدة السبعينيات من القرن الماضي، إذ كانت اليابان تمثّل ثاني أكبر مصدر للعراق بعد ألمانيا الغربية في حينها، وكانت المشاريع اليابانية في مجالات الطاقة، والاتصالات، والبنى التحتية، والإسكان لها بصمة واضحة في العراق منذ ذلك الوقت ولحد الآن.([[3]](#endnote-3))

استمرت العلاقات العراقية اليابانية بالتطور في الثمانينيات، واستمرت عجلة التعاون الثنائي بالدوران حتى في سنوات الحــرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، بالرغم من اتخاذ اليابان موقف الحياد من هذه الحرب نظراً لمصالحها الاقتصادية مع ايران وحاجتها للنفط في ظل ازمة النفط التي كان يعاني منها العالم آنذاك ([[4]](#endnote-4)) ، ومن ثم جاءت حقبة التسعينيات التي مثلت سنوات من القطيعة في علاقات البلدين، بعد غزو نظام صدام للكويت في آب 1990، فقد أبدت اليابان جدية عالية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية على العراق، إذ تراجعت خلال تلك المدة التعاملات الدبلوماسية بين البلدين لصرامة الموقف الياباني تجاه العمل الذي أقدم عليه نظام صدام حسين آنذاك. واستمر الحال حتى اعادت اليابان فتح سفارتها في بغداد عام 2004 ، وحدوث تحول نحو اعادة تقوية العلاقات الدبلوماسية بما يساهم بمردود إيجابي على الجوانب الاقتصادية والسياسية.(**[[5]](#endnote-5))**

**ثانياً :غزو العراق و دوره في تغير السياسة الخارجية اليابانية .**

1- **غزو العراق** ، تُعد الحرب على العراق الفصل الثاني من عاصفة الصحراء بحسب السيناريو الامريكي المرسوم في حرب الخليج الثانية عام 1991 ، ففي كتاب خطة الهجوم لمؤلفه (بوب وودوارد ) الذي اصدره عام 2004 وبحوالي 600 صفحة ، بين فيه الامور الاستخباراتية واللوجستية والعمليات البرية والجوية مؤكداُ على ان احداث 11 أيلول عام 2001 كانت سبباً في ربط الرئيس الامريكي الاسبق بوش الابن بين الارهاب وغزو العراق واعتبار صدام حسين شخص مزعج ومؤذي للولايات المتحدة الامريكية ولابد من التخلص منه بأي طريقة . ([[6]](#endnote-6))

وبينت مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة (كونداليزا رايس) ان هناك العديد من المكاسب جراء غزو العراق ، تتمثل بصنع عراق ديمقراطي مزدهر وبأقل قدر ممكن من الخسائر البشرية لدى الجانب الامريكي وهو ما يعُد بحد ذاته انجازاً عظيماً، واشارت الى ان الحرب وقعت دون تدخل "اسرائيلي " أو ايراني أو تركي ولم يتم تدمير حقول النفط العراقي ولم تحدث اضطرابات عرقية وهذه جوانب ايجابية مهمة من غزو العراق ([[7]](#endnote-7)).

ويعُد إزالة صدام حسين ونظامه احد اهم اسباب غزو العراق، فهو يشكل أولوية قصوى بحسب وجهة النظر الامريكي تفوق اولوية التخلص من اسلحة الدمار الشامل التي تتحجج بها الولايات المتحدة الامريكية سياسياً واعلامياً وبشكل قوي بوصفه دليل كافي يبرر غزوها للعراق .

وقد اعترف نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفويتز) بأن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تسويغ مناسب لشن الحرب، وبين رأيه قائلاً :"لأسباب بيروقراطية، استقر رأينا على قضية واحدة، هي أسلحة الدمار الشامل لأنها كانت المسوغ الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع"([[8]](#endnote-8)) ، ومنذ شهر حزيران 2002 صمم الرئيس الاسبق بوش على إزاحة نظام صدام حسين، فأصدر أوامره إلى (CIA ) لشن حملة سرية تستهدف نظام الحكم وأيد الكونغرس جهود الإدارة الامريكية بإقراره قراراً يخول الرئيس الامريكي باستعمال القوة الضرورية المناسبة ضد الدول أو الأشخاص الذين يعتقد أنها خططت أو فوضت أو ارتكبت أوساعدت على وقوع الهجمات لإرهابية ضد الولايات المتحدة الامريكية في 11 ايلول 2001([[9]](#endnote-9)(.

ويعُد النفط العراقي من أهم المبررات التي يمكن أن تساق عند الحديث عن موضوع احتلال العراق، فحجم احتياطي النفط العراقي المؤكد (110 )مليار برميل، فهو يمثل ثاني أهم وأكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فضلاُ عن ربط قضية النفط العراقي بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالميين، وفي الوقت الحاضر تستمر تلبية الحاجات النفطية بالإمدادات الواردة من نفط منطقة الخليج العربي، وتوحي إحصائيات العرض والطلب والاحتياطات النفطية الهائلة المعروفة والمحتملة في العراق لصناعة النفط الأمريكية بالحاجة إلى تطوير مثيلتها العراقية.([[10]](#endnote-10))

ولم تكن قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وانتهاكات نظام صدام حسين لحقوق الإنسان، هي المحورية التي حركت السياسة الأمريكية، ولكن قضية الوصول إلى النفط العراقي والسيطرة المطلقة على ذلك النفط من قبل الشركات الأمريكية والبريطانية الدافع وراء إبقاء القوات الأمريكية في حالة الحراك الدائم في العراق.

وترى الولايات المتحدة الامريكية أن نموذجاً جديداً لعراق ديمقراطي علماني يرتكز على قيم الحرية الغربية سيكون علاجاً شاملاً لمشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية كافة، واعتبرت أن في تغيير النظام العراقي مقدمة لإحداث تغييرات سياسية أشمل في كل المنطقة قد مكنتها من استعمال العراق كنقطة مركزية في إدارة الشؤون الأمنية الإقليمية بما لديه من موقع استراتيجي إقليمي مهم ، والعمل على إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، وتمكينها من القضاء على أي تهديد محتمل من أي دولة للسيطرة على موارد المنطقة النفطية.([[11]](#endnote-11))

وقد أصدر الرئيس الأمريكي الاسبق بوش الابن أوامره ببدء الحرب وتوجيه الضربة الأولى في 20 آذار 2003 ،إلا أن الحرب من الناحية الفعلية بدأت في 21 آذار 2003 ، ضمن خطة عسكرية سميت بنظرية الصدمة والترويع ، وقد شنت أميركيا بمساعدة حلفائها هجوماً برياً وجوياً واسع على العراق، واتخذت من الجنوب العراقي موطئاً لدخولها إلى الأراضي العراقية والتوجه نحو العاصمة بغداد.([[12]](#endnote-12))

وقد تركز الهجوم على ميناء أم قصر في محافظة البصرة والتحرك باتجاه بغداد مروراً بالمدن العراقية الجنوبية في عملية إحاطة وعزل، في حين كانت بغداد بمثابة الهدف الجائزة، وقد ظهرت علامات انهيار القوات العراقية آنذاك مبكراً من خلال سرعة دخول الجيش الامريكي إلى مدينة بغداد وانهيار الدفاعات العسكرية بعد انسحاب الجيش وتركه لواجباته العسكرية، وهو ما يعزوه بعض الخبراء العسكريين إلى الاختلافات النوعية والكيفية بين الإمكانات العسكرية لكلا الطرفين، واحكمت الولايات المتحدة قبضتها على العراق لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق معلنةً عن نمط جديد من العلاقات الدولية والاقليمية التي جمعت العراق الجديد مع الكثير من الدول ومن بينها اليابان والتي كانت لها رؤيا في التعامل مع الوضع الجديد.([[13]](#endnote-13))

2- **تأثير الغزو على السياسة الخارجية اليابانية وتطور مسار العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية** ، في عام 2003 قررت الحكومة اليابانية تحرير مشروع إلى الدايت الياباني يسمح لها بإرسال 1000عنصر من قوات الدفاع الذاتي الياباني إلى العراق، وبالرغم من رفض نواب أحزاب المعارضة لمشروع القانون ونشوب معركة بالأيدي بينهم وبين نواب الحزب الحاكم، إلا أن الحكومة استطاعت تمرير القانون بنسبة موافقة لا تزيد عن 60% من إجمالي أعضاء مجلس الدايت بعد تعهدها بأن تكون مهام هذه القوات منصبة على حفظ السلام ومساعدة القوات الأمريكية في تدمير ما قد عثر عليه من أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وقررت الحكومة اليابانية تنفيذا لهذا التعهد إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى العراق في الأول من ايلول عام 2003 لمعاينة المناطق المتوقع نشر القوات اليابانية فيها وإعداد تقرير بذلك لعرضه على مجلس الوزراء والدايت([[14]](#endnote-14)) ، ولقد كان إرسال هذه القوات شريطة أن ترسل إلى مكان بعيد عن العمليات القتالية، مما أثار الرأي العام في اليابان لأن هذا يمثل انتهاكا للدستور الياباني الذي أرسته اليابان في عام 1947 بعد الحرب العالمية الثانية خاصة وأن اليابان ترفض في هذا الدستور الحرب تماماً وهو ما يشكل تغيراً في السياسة الخارجية اليابانية ، وقد أسهم هذا التغير في السياسة الخارجية إلى تطور العلاقة الدبلوماسية اليابانية العراقية بوجود هذه القوات على الأراضي العراقية.([[15]](#endnote-15))

**3- الواقع العراقي بعد العام 2003**

**- من الناحية الامنية** : بعد عام 2003 تدهور الوضع الأمني في العراق من نزاعات طائفية وحزبية وعدم استقرار الاوضاع الامنية وحدوث تفجيرات هنا وهنالك ، الى ان هدأت الاوضاع بعض الشيء حتى خروج القوات الامريكية من العراق، وظهور عدو جديد لم يكن في الحسبان ظهر على الساحة الدولية احدث رعب في العراق والعالم هو تنظيم داعش الارهابي الذي احتل ثلث العراق وتسبب بمقتل وتهجير الملايين وقد تم محاربتة من قبل القوات الامنية العراقية وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والانتصار عليه وتحرير الغالبية العظمى من المدن التي احتلها في الموصل وتكريت والانبار ولكن هناك الكثير من خلاياه لازالت موجودة بالعراق تتبنى عمليات قتل لجنود عراقيين ومواطنين بين فترة واخرى مما يتسبب في هشاشة الوضع الامني العراقي .([[16]](#endnote-16))

وتعد ارتفاع معدلات الجريمة من الامور الرئيسة التي تهدد الامن المجتمعي العراقي خاصة بعد عام 2003، نتيجة لغياب القانون والنظام وضعف المؤسسات الامنية ، فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات ان جرائم العصابات تسببت بمقتل آلاف العراقيين أو اعاقتهم الى جانب خسائر مادية كبيرة تقدر بحوالي 20 مليون دولار خلال عام 2017 نتجت من تجارة المخدرات والخطف والسرقة والسطو المسلح والدعارة والاتجار بالأعضاء البشرية .([[17]](#endnote-17))

**- من الناحية السياسية** : شهد العراق حالة تغيير سياسي بعد 2003 أحدثت انقلابا في الكثير من الموازين، والتي كان النظام السياسي العراقي قائماً عليها ولعقود طويلة. وهذا التغيير أفرز نمطاً جديداً من ممارسة السلطة، اعتلته صعاب ومعضلات منذ البداية ولغاية الآن، تمثلت في المشكلة الطائفية التي برزت من داخل المجتمع العراقي بسبب عقود من الممارسات السلبية التي تحولت إلى واقع في المعادلة السياسية، وتعارض المصالح الحزبية للأحزاب العراقية تارة وباختلاف مصالح ومشاريع الإدارة الأمريكية في المنطقة عامة والعراق خاصة تارة أخرى، إذ عملت هذه المشكلات على تصنيف الأحزاب والمكونات الاجتماعية، وأوجدت خطوطا فاصلة بين الفرقاء، وتم استغلالها وتوظيفها من قبل أطراف عدة وبشكل متبادل وبأوجه متناقضة. فمنهم من استعملها لدعم التغيير السياسي، ومنهم من وظفها لمعارضته أو لتنفيذ اجندات خارجية وهو ما أسهم في إيجاد حالة من العنف وعدم الاستقرار السياسي.([[18]](#endnote-18))

وقد عجزت الحكومات التي حكمت الدولة العراقية بعد عام 2003 بدءاً من الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف المؤقتة وانتهاءاً بالحكومة الحالية في إدارة شؤون البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، والسبب في أغلبه تصارع المصالح الطائفية والحزبية والشخصية، يُغذيه انعدام النضج المؤسسي وتضاؤل الثقة. وأنتج ذلك حالة من سوء إدارة الشأن السياسي الذي أفرز لنا عدم الاستقرار في الجانبين السياسي والأمني. وكان الجانب الأمني من أكثر الميادين تأثراً بسياسات إدارة الحكم غير الجيدة، مما قاد إلى تردي الوضع عبر صور عدة، منها كثرة سقوط الضحايا من المدنيين، وازدياد حالات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية، والصورة الأهم كانت زيادة الاحتقان المذهبي الطائفي.([[19]](#endnote-19))

نتيجة لكل هذا التشتت السياسي في العراق بعد عام 2003 ولغاية المرحلة الحالية، وهوما ينُم عن ضعف وإرباك كبيرين في الأداء السياسي، انعكسا سلباً على الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وقاد أيضاً إلى إبعاد البلاد عن مطابقة بعض معايير الأداء الديمقراطي ، ويمكن التعبير عن جوهر المشكلة عبر اعتماد الصيغ التوافقية في الأداء السياسي والذي نتج عنه توظيف بعض التيارات والقوى السياسية لدور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف سياسية ([[20]](#endnote-20)).

ولغياب المشروع الوطني والإرادة الجمعية المتماسكة لبناء الدولة الحديثة، فإن النظام السياسي في العراق لم يستكمل بناء أركانه كنظام حكم ديمقراطي تحكمه إجراءات تقوم على الوعي والإيمان والالتزام بمبادئ الممارسة الديمقراطية، كذلك لم يستكمل النظام بناء مؤسساته الدستورية الضامنة لاستمراره ونضجه وتثبيت أركانه ليصل إلى مرحلة طرح القوى السياسية نفسها كمحور لبناء النظام الديمقراطي اعتماداً على تعزيز مبدأ التشاركية وحكم القانون وبروز دور المؤسسات و بذلك يكون العراق أمام مشكلة معقدة ومركبة وهي غياب الرؤية الاستراتيجية لبناء الدولة العراقية عقب تفكك مؤسساتها الأمنية والإدارية والاقتصادية ([[21]](#endnote-21)).

ويؤدى وبوضوح إلى غياب العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع العراقي بسبب سعي (الأحزاب السياسية) لتعزيز منافعها حتى على المستوى الشخصي، وترجم ذلك بصيغ عدة، ابتداءً من سن التشريعات الخاصة بمنح الرواتب والمخصصات، وصولاً إلى استغلال المناصب الوظيفية، والساند لذلك هو تغييب عنصر الشفافية والإفصاح وتسييس أجهزة الدولة الرقابية على مختلف مستوياتها .([[22]](#endnote-22))

**- من الناحية الاقتصادية** :بسبب الوضع السياسي فقد عانى العراق من أزمات اقتصادية كبيرة انعكست بشكل سلبي عليه على الرغم من انه يُعد من أغنى بلاد العالم بموارده الطبيعية ، من نفط وغاز طبيعي ومواد معدنية ووفرة المياه وخصوبة الأرض وهذه الثروات غير مستغلة بسبب الفساد المالي والاداري والفشل في التخطيط ، مما يعيق تحقيق التنمية في مجالاتها المختلفة .([[23]](#endnote-23))

ويشهد المستقبل القريب حالة من الخوف والترقب، وكيف سيكون وضع العراق الاقتصادي؟ فقد حلَ عام 2019 والبلد محمَّل بأعباء الديون تقدّر بملايين الدولارات، وحجم الدمار الذي خلفته العمليات العسكرية، إضافة إلى ما يحتاجه العراق من إعادة الإعمار، وكيف ستكون الصفقات والمشاريع في ظل الإدارة الحالية للدولة على أيدي مافيات وأحزاب متنفذة، خاصة وإن من يسيطر على مفاصل الدولة ومؤسساتها، ومصادر إيراداتها البلاد: أحزاب وميليشيات تنتهج ممارساتها لنهب ثروات البلاد، تزامن هذا مع تداعيات أزمة اقتصادية وخيمة، أثرت على مشاريع البلاد والخدمات، وجميع القطاعات الأخرى، من تجارة وزراعة وتعليم وصحة.

ويمكن أن نجمل أسباب هذه الأزمة: في فشل العملية السياسية، وما يترتب عليها من فساد وسرقات وصراعات جرت العراق إلى منحدر مظلم، فضلاً عن هدر المال على العمليات العسكرية التي هجرت ملايين العراقيين، وأبادت آلاف المدنيين ودمَّرت مدناً بأكملها؛ كل هذا كان له التأثير الكبير في الأزمة الاقتصادية الحالية، فالعراق خسر أمواله على العمليات العسكرية الجائرة، وسيخسرها بصفقات ومشاريع الإعمار في عام 2019.

ويواجه العراق تحديات كبيرة أهمها: الركود الاقتصادي وقلة التمويل، والبطالة [[24]](#endnote-24)\*[[25]](#endnote-25)\* ، مما سبب أزمة اقتصادية مفتوحة وتداعيات اقتصادية وسياسية خطيرة، فعام 2019 مقبل على أزمات جديدة تداعياتها ستضرب قطاعات الدولة ، وتؤثر سلبًا على الشعب، اضف الى ذلك القروض والديون، والتي شكلت أزمة جديدة ربما تنعكس على البلاد مستقبلًا، إذ تفاقمت ديون العراق وفوائده فبحسب موازنة 2019 تبين ان العراق سيفقد 15% من ميزانيته لتسديد فوائد الديون السابقة التي يبلغ مجموعها 12770 مليار دولار([[26]](#endnote-26))، فالحكومة غير مبالية بما يحل من كوارث ستبقى آثارها على مرور الأجيال، إذ توزعت الديون بين اقتراض ومتأخرات، وديون لشركات نفطية من المفترض أن التعاقد معها كان من أجل تحسين الاقتصاد لا زيادة تدهوره، وقروض الوزارات وغيرها، والأدهى والأمر أن هذه الديون تذهب لجيوب الفاسدين، فلم يستفد الشعب والبلد منها شيئاً يذكر.

وللمعابر الحدودية والفساد المستشري فيها دور أساسي في هذه الأزمة ،إذ أصبحت المنافذ الحدودية في العراق آفة ينخر فيها الفساد، وتتوغل مافيات مختصة تتعامل بصورة مباشرة على إدارة المنافذ؛ للسيطرة على الواردات ونهبها، وهو ما يثير الخوف؛ لكون ما يجري عند المنافذ الحدودية يؤثر على قطاعات الامن والصحة والمال ، ويمتلك المسيطرون على تلك المنافذ موظفين داخلها؛ يسهلون لهم الحصول على الأموال من خلال ابتزاز التجار، وتمرير بضائع منتهية الصلاحية، وغيرها من الأساليب التي جعلت من المنافذ بؤرة كبيرة للفساد المالي والإداري.([[27]](#endnote-27))

وفي اطار الحديث عن الفساد المالي والاداري الذي تفشى بشكل منقطع النظير على مدى تاريخ العراق وتحديداً بعد عام 2003، خاصة بعد وضع اشخاص لا يملكون المؤهلات في مواقع قيادية بالجهاز الحكومي بشقيه التنفيذي والتشريعي ، فضلاً عن التداخل الحزبي مع اجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والادارية والمحاصصة السياسية سمح بنشوء مافيات للفساد لسرقة المال العام([[28]](#endnote-28)) ،فعلى سبيل المثال، تم هدر (2.3) مليار دولار في صفقة عقود وتسليح وتجهيز معدات عسكرية تبين لاحقاً ان هناك تضخيم في كلف بعض العقود والبعض الاخر عقود وهمية ، ويقدر مجموع ما هدر من اموال في العراق للمدة ما بين (2003-2007) حوالي (18) مليار دولار بحسب تقديرات مفوضية النزاهة.([[29]](#endnote-29))

وبالنسبة لانتشار الفقر وتدني المستوى المعيشي فتمثل ابرز عناوين الواقع العراقي بعد عام 2003، وهو ما يؤشر تخلف الواقع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفساد المالي والاداري وضعف التخطيط الحكومي وما زاد الطين بلة هو الارهاب الذي عصف بالعراق خاصة ظهور تنظيم داعش عام 2014 الذي تسبب بنزوح الملايين من المحافظات الغربية والشمالية وجعلهم يعيشون ظروف قاسية عمقت من فجوة فقرهم ، إذ تشير الاحصائيات لعام 2017، ان نسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت حوالي (32%) من حجم السكان البالغ (36) مليون نسمة بمعنى ان حوالي (12) مليون منهم يعيشون تحت خط الفقر وهذا رقم كبير بالنسبة لعدد السكان ([[30]](#endnote-30)) ، ولبلد غني بالثروات مثل العراق .

**المبحث الثاني: واقع العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان بعد العام 2003**

قدمت اليابان كثيراً من الدعم الى العراق من أجل اعادة فرض الاستقرار في البلاد في شتى المجالات مما اسهم في تقوية علاقتها الدبلوماسية مع العراق ، وتمثل مظاهر هذا الدعم بالآتي :

**اولاً: الدعم السياسي:** تُعد اليابان من الدول ذات الاهمية التي تقدم كثير من الدعم لعملية التحول الديمقراطي التي تحدث في العراق، وهي تدعم باستمرار مواقف البلاد في المحافل الدولية، فضلاً عما تقوم به الخارجية اليابانية من إصدار بيانات دورية تعكس وجهة نظر إيجابية تجاه التطورات التي تشهدها العملية السياسية في العراق ،فقد قامت اليابان بعد 2003 ولعدة سنوات باستحداث منصب سفير ملف إعمار العراق، في تلك المدة لتفعيل دورها في المشاركة بإعادة إعمار العراق ، وقد قامت بإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى مدينة السماوة خلال الأعوام (2٠٠٤-٢٠٠٦) للمشاركة في تعزيز الأمن في العراق ([[31]](#endnote-31)) ، ودعم مشاريع إعادة الإعمار فيها، في خطوة غير مسبوقة بتأريخ اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واليابان كذلك في طلائع الدول التي سارعت إلى فتح سفاراتها في بغداد، بعد عام 2003، وقد تبادل المسؤولون في البلدين زيارات رسمية على أعلى المستويات، وفي كانون الثاني 2017 تم افتتاح مكتب قنصلية اليابان في أربيل([[32]](#endnote-32)).

**ثانياً: الدعم المالي :** ويتمثل بالاتي:

1- القرض الياباني: تعهدت اليابان خلال مؤتمر مدريد، بمنح العراق قرضاً بقيمة 5.9 مليار دولار، وبفائدة بسيطة ، خصص لتنفيذ مشروعات في قطاعات البنى التحتية للاقتصاد العراقي، والقطاعات التي لها تأثير مباشر على الحياة اليومية للمواطن العراقي، ومنها: النفط والكهرباء والنقل والاتصالات والزراعة والصحة والصرف الصحي وسعت اليابان كذلك إلى توسيع الرقعة الجغرافية لهذه المشاريع لتغطي أغلب مناطق العراق ومنها العاصمة بغداد والمحافظات الغربية، فضلاً عن محافظات بابل والبصرة والمثنى.

2- اسقاط الديون العراقية : لقد كانت اليابان في مقدمة الدول التي وافقت على اسقاط 80% من ديون العراق كعضو في نادي باريس، فقد أسقطت ما يقارب (6,7 مليار دولار) من ديونها المستحقة على العراق، وجدولة المتبقي على مدة طويلة([[33]](#endnote-33)).

3- منحة مالية: قدمت اليابان كجزء من تعهداتها في مؤتمر مدريد للمانحين عام 2003 وبعدها مبلغ 2 مليار دولار كمنحة مالية خصصت لتأهيل مشاريع في قطاعات الكهرباء، والصحة، والأمن، والاتصالات، وقدمت اليابان مساعدات إلى النازحين بقيمة 361 مليون دولار وذلك من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية فضلاً عن مبلغ 217 مليون دولار لميزانية 2016، وكذلك الدورات التدريبية التي أقُيمت في اليابان أومصر والأردن لمتدربين من الوزارات العراقية الذي بلغ عددهم أكثر من 7990 شخصاً لغاية شباط2017، في إطار التعاون التقني بين البلدين.([[34]](#endnote-34))

**ثالثاً: الدعم الامني والعسكري :** في يناير 2004، وصل أفراد من قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق وتم نشر ما يقارب 000 1 فرد من القوات غير المقاتلة من بينهم 550 فرداً من أفراد قوات الدفاع الذاتي و 450 فرداً من قوّات الدفاع الذاتي البحرية وأفراد قوات الدفاع الذاتي الجوية. وكان معظم أفراد قوة الدفاع الذاتي الجوية وقوات الدفاع الذاتي البرية يشاركون في نقل القوات البرية والمعدات العسكرية والإمدادات إلى العراق.([[35]](#endnote-35))

وتم نشر أفراد قوة الدفاع الذاتي البرية البالغ عددهم 550 شخصا في السماوة ، بالقرب من الناصرية ، في مكان لا يوجد فيه سوى نشاط عسكري ضئيل نسبيا ، وأمضوا معظم وقتهم في مخيم محاط بمدى عرضه 800 متر ، يعتبر كافيا لإحباط أي هجوم، وكانوا يشاركون في مشاريع مثل تنقية المياه وتقديم الخدمات الطبية وتحسين المدارس وغيرها من المرافق العامة.([[36]](#endnote-36))

كان لدى القاعدة اليابانية في العراق مرفق ترفيهي كبير يحتوي على أجهزة فيديو وصوت، وصالة ألعاب رياضية، ومكتبة مع الصحف والمجلات اليابانية، ولأسباب تتعلق بالسلامة، نادراً ما تغادر القوات المخيم، ومن منطلق احترام العادات الإسلامية والتقاليد المحلية صدرت للجنود اليابانيين من قياداتهم العليا أوامر تقضي بعدم تناول الكحول أو أكل لحم الخنزير كما اطلعوا على ثقافة البلد قبل مغادرتهم اليابان.([[37]](#endnote-37))

**رابعاً: الدعم الانساني واعادة اعمار العراق** :اعلن رئيس الوزراء الياباني الاسبق (جونيتشيرو كويزومي) اقدام بلاده على تقديم المساعدات الانسانية ومساعدات اعادة الاعمار قائلا: " ان اليابان ستقدم مساعدات انسانية ومساعدات اعادة الاعمار، وتشمل تقديم خدمات طبية ، توفير مياه واعادة تأهيل المرافق وصيانتها ونقل المواد وتنفذها وحدات الدعم المكونة من قوات الدفاع الذاتي والموظفين المدنيين الذين يعملون من اجل اعادة اعمار العراق " ([[38]](#endnote-38))، وأكد على ان اعادة اعمار العراق مهم من اجل استقرار الشرق الاوسط والمجتمع الدولي على وجه العموم ، واليابان على وجه الخصوص . وفي ضوء التوجهات الدبلوماسية نحو العراق ، تمت الموافقة على تشريع قانون الاجراءات الخاصة بتقديم المساعدات للعراق خاصة في الجزء الجنوبي الغربي منه وتحديداً بمحافظة السماوة ، وتشمل هذه المساعدات ([[39]](#endnote-39)):

1- الخدمات الطبية، وتتضمن تقديم النصائح والارشادات للأطباء العراقيين حول ادارة المرافق الصحية من مستشفيات ومراكز صحية وصيانة اجهزتها من خلال ورش عمل وندوات ودورات تدريبية للكوادر الصحية فضلاً عن تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في مناطقهم .

2- توفير المياه ،عبر إنشاء خطوط ناقلة من مصادرها المائية والعمل على تنقيتها وايصالها للمناطق المحتاجة لغرض الاستخدام اليومي .

3- اعادة تأهيل المدارس والمرافق العامة وصيانتها فضلاً عن تبليط بعض الشوارع وفتح قنوات الري وبناء جسور للمشاة .

**المبحث الثالث : أهمية العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية وآفاقها المستقبلية**

سوف نتناول تفصيل هذ المبحث من خلال ثلاث محاور ،الأول يبين أهمية العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية وما يمكن أن يكون مردودها على الجانب العراقي ، والثاني يبين أهمية هذه العلاقة وما يمكن أن يكون مردودها على الجانب الياباني ، و الثالث لتسليط الضوء على التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه هذه العلاقة والتي يجب التغلب عليها لمصلحة البلدين.

**اولاً : أهمية العلاقة الدبلوماسية العراقية ومردودها على الجانب العراقي**

تكمن أهمية الشراكة الاستراتيجية بكونها ستوفر للعراق ما يحتاج اليه من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لزيادة انتاج المشتقات النفطية التي يحتاجها ، فضلاً عن زيادة انتاج الطاقة الكهربائية من خلال منح الشركات اليابانية الفرصة للاستثمار، ويمكن للشركات اليابانية المختصة ان تساهم في استخدام الغاز الطبيعي غير المستغل لتحويلة الى طاقة كهربائية والاستفادة منها في تزويد المدن مما يوفر موارد مادية وفوائد بيئية .

فاليابان تمتلك إمكانات مالية وبشرية متعلمة وتقنية متقدمة واسعة تجعلها في مقدمة الدول التي من الممكن للعراق أن يقيم معها شراكات استراتيجية طويلة الأمد، في إطار عملية إعادة الإعمار وما بعدها([[40]](#endnote-40))، وتوطيد الاستقرار فيه، ومن خلال استمرار التواصل مع الأطراف اليابانية المختلفة لمست وجود فرص كبيرة يمكن توفيرها لبلادنا من خلال اعتماد سياسة مدروسة وبعيدة المدى تجاه اليابان، فمن خلال التبصر بالمحيط الإقليمي لليابان نرى أن لها دوراً رئيساً في حالة التطور التي تشهدها الاقتصادات الآسيوية، كالصين وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، والفلبين، فقد ساهمت المساعدات المالية والتقنية التي قدمتها اليابان لتلك الدول، فضلاً عن الأموال التي استثمرها القطاع الخاص الياباني، في انطلاق ثورة صناعية وعمرانية في دول جنوب شرق آسيا، بنسب تختلف من دولة إلى أخرى، إذ استثمرت اليابان الكلفة الواطئة للأيدي العاملة في تلك الدول لبناء مصانع، وأنظمة خدمية ومشاريع إنتاجية حققت عائدات مالية ضخمة لكلا الطرفين ، فالعراق يسعى لتغير سياستها الخارجية مع جميع الاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي خاصة بعد التحول السياسي ما بعد عام 2003.([[41]](#endnote-41))

ان نجاح العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان واستمرارية تطورها يعني ان العراق مستقبلاً سوف يحقق بناء استراتيجية شراكة شاملة مع اليابان تضمن له تحقيق الكثير من المكاسب بشكل كلي أو جزئي ،وفي أدناه أهم المكاسب المتوقعة من هذه الشراكة:

1- المكاسب السياسية : نظراً للمكانة الدولية التي تتمتع بها اليابان كونها واحدةً من أهم القوى الاقتصادية والمالية والتقنية في العالم، فبإمكان العراق الاستفادة من الدعم الياباني لقضاياه المصيرية في المحافل الدولية والإقليمية، بما يحقق له نقاط قوة إضافية تعزز من مكانته الإقليمية والدولية على وفق نظرية التوازن الحاصلة بإقامة الأحلاف والتجمعات، من خلال علاقات استراتيجية مع الدول المهمة في العالم؛ ومن المتوقع حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، إذا ما تحقق مشروع زيادة عدد المقاعد الدائمة في هذا المجلس؛ مما يعزز من مكانة اليابان الدولية ويضاعف من مكاسب بناء علاقات استراتيجية عالية المستوى معها وحقق كثير من المكاسب المالية من قروض والمجال التكنولوجي ، والبناء والتشييد.([[42]](#endnote-42))

2- تطوير القطاع النفطي ، نظراً للأهمية الاستراتيجية للنفط على الصعيد الداخلي و الخارجي خاصةً في ضوء احتلال العراق المركز الثالث عالمياً من حيث الاحتياط العالمي ، وحالياً سادس اكبر منتج ومصدر للنفط والتوقعات المستقبلية تشير انه في حالة سار العراق باتجاه تطوير صناعته النفطية فان بحلول عام 2030 سيقفز الى المركز الثالث عالمياً انتاجاً وتصديراً للنفط([[43]](#endnote-43)).

وعليه فان تطوير الصناعة النفطية للعراق مرهون بمدى نجاح علاقته الدبلوماسية واستمراريتها باليابان لكونه سيؤمن احتياجاته بشكل جزئي أو كلي في قطاع النفط من حيث الاستخراج والمصافي وبناء الانابيب الناقلة للنفط الخام والغاز خاصة وان مشاريع القرض الياباني الميسر يشمل مشروع تطوير مصفى البصرة واعادة اعمار المنشأة التصديرية للنفط الخام بالفاو ومشروع بناء محطة توليد الكهرباء الغازية في الانبار.( [[44]](#endnote-44))

2- القروض الميسرة: هناك استعداد ياباني لمنـــــــح العراق قروضاً ميسرة وبفوائد قليلة يمكن استثمارها في تغطية تكاليف بعض مشاريع إعادة الإعمار وإمكانيـــة الحصول على حزمة ماليـــة بمبالغ عالية جداً مقدمة من جهات يابانية، لتمويل مشاريع واستثمارات في العراق، اذ تعهدت اليابان خلال مؤتمر مدريد بمنح العراق قرضاً ميسراً بحوالي 6 مليار دولار وبفائدة بسيطة جداً لتنفيذ 25 مشروع في قطاعات مختلفة تمس حياة المواطن العراقي.([[45]](#endnote-45))

3- الفرص الاستثمارية والتجارية : تمتلك المؤسسات المالية ورجال الأعمال والشركات اليابانية، أموالاً ضخمة يمكن جذبها إلى العراق إذا ما توافر المناخ الأمني والقانوني والاستثماري لدخول تلك الأموال إلى العراق و في مجال البناء للشركات اليابانية المختصة بالبناء والإنشاءات التي تتمتع بسمعة طيبة في العراق مثل المستشفيات العامة والعمارات السكنية وبعض الوزارات العراقية كوزارة الخارجية.

ويُعد النشاط التجاري من الآفاق المهمة التي بلغتها العلاقات العراقية اليابانية، اذ بلغ اجمالي قيمة الصادرات العراقية لليابان حتى عام 2017 بحوالي اكثر من مليار دولار ومستوردات العراق للعام نفسه بلغت 286 مليون دولار تتوزع على وسائل النقل والفولاذ والمكائن . ([[46]](#endnote-46))

4- المكاسب التكنولوجية والعلمية والثقافية : من المعروف أن اليابان تمتلك قدرات واسعة في إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتسويقها في مجالات الحياة كافة؛ إذ إن الشركات اليابانية بتقنياتها العالية قادرة على تزويد العراق بتكنولوجيات حديثة تضيّق الفجوة العلمية والتقنية التي تولدت نتيجة الظروف القاسية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، مع الأخذ بالحسبان أن اليابان كان لها الدور الريادي في التقدم والبناء الذي حصل مع دول آسيوية أخرى كالصين وماليزيا والفلبين.([[47]](#endnote-47))

وبالنسبة لقطاع التعليم ، ففي عام 2005 تم استئناف قبول الطلبة العراقيين في الجامعات اليابانية الذي لازال مستمر لحد الان، وفي عام 2017 جرى توقيع مذكرات تفاهم وتبادل اكاديمي بين جامعة شيبا اليابانية وجامعة بغداد التي تعد اول مذكرة تفاهم بين جامعة عراقية وجامعة يابانية لفتح آفاق التعاون العلمي والثقافي بين البلدين تتضمن تدريب الخريجين والباحثين العراقيين ومنح فرص للطلبة للدراسة في اليابان خاصة بمجال الصيدلة والطب ([[48]](#endnote-48))، فضلاً عن ارسال التدريسيين في ورش عمل وندوات ومؤتمرات علمية واستقبال الخبرات لوضع الحلول لبعض المشاكل كما حصل عندما تم استقبال وفد علمي متخصص بمجال الاثار لترميم المتحف العراقي الذي تعرض لأضرار بالغة جراء الغزو الامريكي عام 2003 وتعرضه للنهب والسلب والتدمير .

ومنذ عام 2012 ولحد الآن دأبت اليابان على مشاركتها في معرض بغداد الدولي عبر تنظيم الاحتفالات الثقافية وعرض منتجاتها الادبية والثقافية والتكنولوجية ، وتم تنظيم مهرجان الافلام اليابانية الاول في اربيل عام 2018 وبثها عبر قناة العراقية ،وشملت مجالات التعاون ايضاً قطاع الرياضة ،ففي عام 2004، استضافت اليابان مباراة ودية بين منتخبها الوطني والمنتخب العراقي لكرة القدم ،وادخلت فريق الجودو والساحة والميدان في معسكرات تدريبية ،وفي عام 2005، قامت الشركات اليابانية بإعادة تـأهيل ملعب السماوة الرياضي ، وفي عام 2018، اقيمت مباراة ودية لفريق الجودو والكاراتيه.([[49]](#endnote-49))

وبالنتيجة ستكون اليابان الدولة الشرقية الملهمة للعراق كونها حققت اعلى درجات الارتقاء الاستراتيجي في مدة قصيرة خاصة بعد معاناتها المأساوية جراء خروجها من الحرب العالمية الثانية منهزمة خاصةً بعد ضربها بالقنابل النووية من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

**ثانياً :أهمية العلاقة العراقية اليابانية ومردودها على الجانب الياباني**

تسعى اليابان نحو تغير سياستها الخارجية، لتواكب الصعوبات والتحديات التي تواجه البيئة الإقليمية والعالمية المحيطة بها، فاليابان دولة استثنائية لها قوة تأثيرية كبيرة على بلدان الشرق الأوسط، وبالتحديد العراق والدائرة الإقليمية المحيطة به.

ويأتي الاهتمام الياباني في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وبالعراق خاصة؛ لعدة متغيرات استراتيجية وسياسية عصفت هي الأخرى بثوابت السياسة الخارجية اليابانية وتوجهاتها، إذ أدركت اليابان أهمية الشرق الأوسط لكون هذه المنطقة تمثل محط اهتمام القوى الكبرى، فضلاً عن الأهمية التي تحتلها المنطقة؛ لكونها تمثل مخزوناً هائلاً للنفط والغاز؛ ولذلك تطمح اليابان في تكثيف تواجدها في المنطقة بتوثيق علاقاتها مع الدول المحورية الإقليمية وفي مقدمتها العراق .([[50]](#endnote-50))

وأدركت اليابان أهمية المكانة الحيوية - السياسية والاقتصادية - التي يتمتع بها العراق فسعت لتطوير العلاقة الدبلوماسية مع العراق لأنها فرصة استراتيجية لإدامة الوجود الياباني في منطقة الشرق الأوسط، وتعمل اليابان من خلال علاقتها الدبلوماسية على تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط ، المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق الامن في العراق، وتسعى اليابان لتطوير علاقتها الدبلوماسية للعديد من الاسباب:

أن اليابان تريد ان تصبح دولة طبيعية وتتخلص مـن حمـل اوزار حقبـة مظلمـة فـي تاريخهـا الحـديث غـزت فيهــا جيرانهــا تحــت وهــم تأســيس امبراطوريــة يابانيــة فــي شــرق اســيا، وتــرى انهــا تحملــت بمــا فيــه الكفايــة واســتوعبت الــدروس المســتفادة مــن اخطائهــا الماضــية وكفــرت عــن اخطــاء هــذه الحقبــة، و انــه حــان اوان التعامل معها كبقية دول العالم المدركة لمسؤوليتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي ودول الجوار، وانها لن تكرر خطيئـة ارتكـاب اخطـاء الماضـي البعيـد وتحـاول التأكيـد ان نمـط تفكيرهـا ونظرتهـا لعلاقاتهـا الخارجية الدولية والاقليمية تغيرت تماماً.([[51]](#endnote-51))

وتسعى اليابان للمشـاركة بجهـد حقيقـي فـي الحفـاظ علـى السـلام والاسـتقرار الـدوليين الـذي يصـب فـي النهايـة لصـالحها ولصـالح اسـتمرار تمتعهـا بالرخـاء والتقـدم الاقتصـادي والتكنولـوجي وكـدليل علـى اعتبارها عضواً فعالاً في المجتمع الدولي.

وكذلك تريـد ابطـال الاتهـام المتكرر بأنها بعيدة كل البعد عن ما يجري من احداث وغير مكترثة للازمات الدولية وانها لا تريد المجازفة بالدخول الى تلك الاحداث والازمات وتقديم كل الجهود للمحافظة على السلم الدولي .

وقد حدثت هذه التحـولات الجذرية فـي الدبلوماسـية اليابانيـة بعـد حـدثين همـا، قيام كوريا كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ باليتســيتي مــن طــراز تــايبودونج حلــق فــي الاجــواء اليابانيــة عــام ١٩٨٨ وعلــى اثــره اتخذت اليابان مجموعة من الاجراءات وسعت وزادت من قدراتها القتالية، والحـدث الأخر كـان هجمـات 11 أيلول ٢٠٠١ ضـد أميركا وانخراطهـا بكثافـة فـي مساعدة واشنطن في حربها ضد الارهاب واتخاذها ذلك قاعده لتعميق دورها السياسي للتأثير في النظام الدولي الجديد .

واليابان تتمتع باقتصاد قوي له ثقل عالمي، يعتمد على قاعدتين أساسيتين هما: القدرات المالية الضخمة ، ورأس المال البشري الكفوء بالإضافة إلى القاعدة الصناعية المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وهذه القوة الهائلة التي تمتلكها اليابان بحاجة إلى الطاقة التي يتم استيرادها من الخارج؛ بسبب انعدام الموارد الطبيعية أو ندرتها في الجزر اليابانية، إذ تستهلك اليابان كمية كبيرة من النفط يومياً، بالإضافة إلي الغاز الطبيعي، وبقية المواد الأساسية لإنتاج الطاقة.([[52]](#endnote-52))

وبعد إيقاف العرب تصدير النفط أثناء الحرب المصرية مع "إسرائيل" عام 1973 فقد تعلم اليابانيون درساً قاسياً حينما وجدوا أن القدرات الصناعية والتقنية، ومستوى الخدمات الرفيعة التي يمتلكونها قد باتت بلا فائدة لانقطاع مصادر الطاقة؛ ومنذ ذلك الحين تولي اليابان موضوع الإمدادات النفطية أولوية قصوى، فإن اليابان تسعى لتأمين إمدادات نفطية مستدامة في المستقبل ولربما حتى عام 2050، لمعرفتها بأن النفط سيبقى عصب الطاقة الرئيس في العالم، فعلى الرغم من تقدم البحوث العلمية لاكتشاف بدائل جديدة لإنتاج الطاقة، إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الكامل عن النفط بسبب كلفتها الباهظة مقارنةً بالنفط. لقد تضمنت استراتيجية اليابان للطاقة التي وضعتها عام 2016 توصيات بتنويع مصادر الحصول على النفط والغاز تجنباً لانقطاعها؛ بسبب الحروب والكوارث التي قد تصيب هذه المنطقة أو تلك من العالم، وتبحث عن مصادر طويلة الأمد لإمدادات الطاقة؛ ومن هنا يفسر الاهتمام الياباني بالعراق الذي يمتلك احتياطياً نفطياً متقدماً على المستوى العالمي، ومما يعزز اهتمام اليابان بالعراق هو التحول الديمقراطي الذي حدث بعد عام 2003؛ مما يجعله دولة ذات منهج مؤسسي يسهل على المستوى النظري التعامل معه، وتنطوي الحالة على أسباب أخرى منها التبادل التجاري والمنافع الاقتصادية الأخرى، وقد تمثل علاقة العراق المتميزة مع الولايات المتحدة عنصر تطمين إضافياً لليابان لبناء قاعدة عريضة من المصالح الاقتصادية مع العراق.([[53]](#endnote-53))

وان استقرار العراق بوصفه دولة محورية في الشرق الأوسط، وهي المنبع الرئيس للطاقة في العالم، يشكل رغبة ملحة لجميع الدول الصناعية، فاستقرار العراق والشرق الأوسط أمر أساس لاستقرار سوق النفط العالمية التي تمس جميع مفاصل الحياة في العالم.

وما ترغب فيه اليابان من العراق هو ضمانات بإمداد نفطي مستمر لا ينقطع بقرار سياسي، وعلى وفق الأسعار السائدة في السوق العالمية، وترغب الشركات النفطية اليابانية أن تؤدي دوراً أساساً في عمليات استخراج وتصدير النفط العراقي على وفق الشروط المناسبة لكلا الطرفين، مقابل أن تساهم تلك الشركات في النهوض بالقطاع النفطي العراقي إلى أعلى مستوى، وتشكل المنافسة الدولية على المشاريع النفطية العراقية، ولاسيما المنافسة الصينية والكورية الجنوبية، عوامل تحفيز مهمة لليابان تجاه العراق.([[54]](#endnote-54))

ومن الفوائد التي يمكن لليابان تحقيقها بعلاقات استراتيجية مع العراق، هو مساعدة شركاتها من الخروج من حالات الجمود الاقتصادي المتكررة التي تواجهها اليابان منذ سنوات، فحصول تلك الشركات على مشاريع مهمة في العراق سيحقق لها مكاسب مالية مهمة، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد الياباني([[55]](#endnote-55)).

وترى اليابان ان هناك اهمية كبيرة في تكثيف حضورها الدبلوماسي بالعراق بوصفه حاجزاً استراتيجياً لاستراتيجية (طريق حزام واحد الصينية) الهادف الى توسيع رقعة تأثيرها الاستراتيجي نحو الغرب ، وعليه وجدت اليابان في العراق حجر الزاوية لعرقلة استراتيجية (حزام واحد) ، ولتحجيم النفوذ الصيني الصاعد بالمنطقة من خلال ايجاد حلفاء استراتيجيين يتمتعون بمكانة جيواستراتيجية تؤهلهم أن يأدوا الدور الموازي والمؤثر على سياسات الصين لتحقيق استراتيجيتها بالمنطقة.([[56]](#endnote-56))

ونتيجة تأصيل الوجود الاستراتيجي الامريكي بالمنطقة، خاصة بعد التوجه الامريكي نحو منطقة شرق اسيا مما ادى لحدوث خلل في بنية توازن القوى الاستراتيجي بالمنطقة ، اندفعت اليابان لترميم ما يمكن ترميمه من توازن القوى الاستراتيجي انطلاقاً من استراتيجية القيادة المشتركة التي ضمنت لليابان بعض الحظوظ من اجل اداء دور المعضد للاستراتيجية الامريكية التي تراجعت وخلفت صعود بعض القوى الدولية والاقليمية المنافسة لليابان ، جاء الاهتمام الياباني بالمنطقة وخاصةً العراق لإدامة التوازن الاستراتيجي لصالح اليابان.([[57]](#endnote-57))

**ثالثاً : التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية**

إن حجم المشكلات التي يعاني منها العراق على صعيد استقراره السياسي والأمني وكذلك تدهور اقتصاده الوطني وتراجع القطاع الخاص ، فضلاً عن التحديات التي تقف بوجه الاندفاع الياباني اتجاه العراق مع القوة الاقليمية والدولية الاخرى ، تضع تحديات أمام تطور العلاقات العراقية اليابانية ، ولا شك أن أي تطور في تلك العلاقة لا يمكن أن يعكس رغبة وإرادة الطرفين العراقي والياباني بقدر ما يعكس قدرتهما على مواجهة بعض تلك التحديات وحل بعضها الأخر .إن استعراض بعض التحديات يهدف بالأساس الى تنبيه صناع القرار في الدولتين لإيجاد تفاهمات مشتركة للوقوف بوجه تلك التحديات .

**1- التحديات الأمنية** :لازال الإرهاب يلقى بظلاله على الواقع الامني غير المستقر في العراق وما حدث من مقتل الدبلوماسيين اليابانيين في العراق هو أكبر دليل على ذلك ، ومما يؤثر بلا شك امام توسع الاستثمارات اليابانية في العراق، فضلاً عن ازمات النزوح وعدم الاستقرار وإعادة الاعمار إلى المناطق التي احتلها (داعش) سينعكس في صعوبة اقدام الشركات اليابانية على الاستثمار في تلك المناطق وهو ما يحتم على الحكومة اليابانية القيام بمفاوضات مباشرة مع الحكومة العراقية لكسب موطئ قدم وفرص استثمارية في تلك المناطق حال تمكن الحكومة العراقية من توفير الاستقرار والامن فيها.([[58]](#endnote-58))

وإضافة الى ضعف الامن فأن كثير من الشركات النفط العالمية العاملة في العراق، تواجه تحديات أخرى أهمها تداعى البنية التحتية وضعف شبكة الطرق والموصلات والروتين وضعف القضاء وفساده فضلاً عن الفساد المالي حيث الكثير من العقود مع الشركات الاجنبية يتم بيعها من قبل سياسيين فاسدين تسلموا مناصب قيادية وادارية في الحكومة أو مجالس المحافظات ويسعون لابتزاز الشركات الاجنبية العاملة في العراق أو تلك التي تسعى للحصول على عقود ، وهذا الاسلوب بدا معتاداً في العراق من قبل الكثير من السياسيين في ظل ضعف الشفافية والرقابة والمسائلة ولعل هذا ما يؤشر احتلال العراق المركز الخامس في الفساد عام 2018 وفق نتائج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ([[59]](#endnote-59)).

أن هذه الصورة المظلمة لواقع العراق وغياب الشفافية يضع عراقيل أمام توسيع العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان مالم تعمل الحكومة العراقية على مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وكذلك الروتين الإداري فأن اقدام شركات يابانية الى العراق سيكون محفوف بالمخاطر ولذلك تظل العلاقة الدبلوماسية العراقية موضع تقيد لأن الاستثمار يساعد على تقوية ومتانة العلاقات الدبلوماسية بين الدول .

**2- التحديات السياسية** :وجود انقسام حول السياسة الخارجية العراقية فبعض الاطراف ترغب في تقوية العلاقة مع الدل الغربية الفاعلة ويكون ذلك اولوية العراق في علاقتها الخارجية سياسياً واقتصاديا ، والبعض الاخر يرى تنويع العلاقات العراقية مع اطراف دولية مثل اليابان والصين وروسيا ، ولعل هذا التشتت قد يعطل امكانية نمو علاقات يابانية عراقية متطورة كتلك التي تربط العراق بقوى دولية مثل الولايات المتحدة ، فضلاً عن الخلافات والتوترات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان التي تقلل من مكانة العراق السياسية في المحافل الدولية.([[60]](#endnote-60))

وهناك العديد من التحديات السياسية التي تشكل معرقلات لتطور العلاقات الدبلوماسية مع اليابان يمن ايجازها بالاتي :

- انتشار المليشيات المسلحة وتأثيرها في صناعة القرار السياسي .

- ازمة تشكيل الحكومة مع كل دورة انتخابية مما تسبب في حدوث فراغ دستوري.

- انتشار الخلافات السياسية للأحزاب الحاكمة بسبب مصالحها او تنفيذاً لأجندات خارجية أو لأسباب طائفية او مذهبية او قومية .

- تدخلات بعض دول الجوار في الشأن العراقي وتنامي نفوذها .

- نشوب توترات وازمات بين مدة واخرى بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان .([[61]](#endnote-61))

- حداثة التجربة الديمقراطية بالعراق وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان .

- وقوع العراق في ساحة التجاذبات الدولية ، فمثلاً العراق مقبل على ازمة سياسية جديدة ما بين التوفيق بين علاقته مع ايران ومدى نفوذها بالعراق والانصياع للعقوبات الامريكية على ايران التي لابد من الامتثال لها مع وجود قواعد عسكرية امريكية شمال وغرب العراق.([[62]](#endnote-62))

3- **التحديات الادارية والاقتصادية والصناعية** : ويمكن ايجازها بالآتي :

- التباطؤ من قبل الجانب العراقي المعني في مراسلات السفارة اليابانية بسبب البيروقراطية الادارية العراقية.

- تعثر التنسيق الاداري بين الوزارات العراقية .

- تهاون الجانب العراقي في تنفيذ بنود الاتفاق الاستراتيجي مع اليابان.

- ضعف تراكم المعرفة لدى المسؤولين الاداريين في المؤسسات الحكومية القائمين على موضوع معين في الملف الياباني نتيجة تبدلهم خلال مُدد قليلة مما يسهم في ضعف الاداء .

- الفساد الاداري والمالي المتفشي في مفاصل الوزارات العراقية.

- عدم وضوح ادوار المؤسسات الحكومية وتداخل صلاحياتها كما في الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والتجارة والتخطيط مما يصعب على الجانب الياباني التركيز على الجهة الواجب حضورها لليابان لغرض الاستثمار .([[63]](#endnote-63))

- ضعف الكوادر العراقية المتخصصة في مجال التسويق والترويج للاستثمار الياباني بالعراق.

- التكلفة العالية من حيث الوقت والمال للمستثمر الياباني لمتابعة الامور اللوجستية لتنفيذ مشروعه والحصول على الموافقات اللازمة من قبل الجهات الحكومية العراقية بسبب ضعف ادائها الاداري وبالتالي صعوبة تطبيق القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار خاصة وان تجربة جذب الاستثمارات والتعامل معها تعد حديثة العهد بالنسبة للعراق .

- غياب القوانين الدولية على الساحة العراقية المعتمدة على النزاعات التجارية مع المستثمرين الاجانب والاعتماد فقط على القوانين العراقية مما يسبب في تردد المستثمر الياباني بالعمل داخل العراق .

- عدم وضوح القطاعات الاقتصادية والصناعية لجذب اهتمام اليابان اليها .

- عدم منح اي معاملة تفضيلية عراقية للشركات وقطاع الاعمال في اليابان بالرغم من الدعم المقدم اليها مما يولد الاحباط لدى الجانب الياباني .

- غياب الاستراتيجية العراقية نحو القطاعات المشمولة بالاتفاقيات الاستراتيجية مع اليابان.

- غياب القطاع الخاص العراقي كشريك مناسب يعتمد عليه من قبل رجال الاعمال اليابانيين في السوق المشتركة . ([[64]](#endnote-64))

**الخاتمة**

**اولاً : الاستنتاجات ،** بعد تحليل الدراسة لواقع العلاقة الدبلوماسية العراقية اليابانية وآفاقها المستقبليةتوصلت الى العديد من الاستنتاجات ، نفصلها بالآتي :

1- تغير السياسة الخارجية اليابانية تجاه العراق بعد العام 2003 نحو طلب مزيد من التعاون.

2- ارتباك الواقع العراقي السياسي ، من تشتت القوة السياسية وكثرة الصراعات بينهم ، بالإضافة الى انتشار الفساد والروتين وتدهور البنية التحتية العراقية مما سيجعل اليابان تتعامل بحذر مع العراق مستقبلاً .

3- تبين أن هناك نقاط قوة في العلاقة الدبلوماسية بين العراق واليابان يمكن استثمارها نحو بناء افضل العلاقات ، تكمن نقاط القوة في: العلاقات المميزة للجهة المسؤولة عن القرض الياباني الميسر ، الموقف الرسمي الياباني ايجابي جداً في دعم العراق اقتصادياً وسياسياُ وتكنولوجياً، عدم وجود خلافات او عداوات تاريخية بين البلدين ، السوق العراقية تمثل عنصر جذب للاستثمارات اليابانية ، العراق خامس منتج للنفط عالميا ويملك ثالث احتياط وهو عامل اغراء لليابان لإقامة علاقات مستقبلية طويلة الامد ،السمعة الجيدة للشركات اليابانية ومنتوجاتها لدى المستهلك والسوق العراقي يشكل ثنائي اقتصادي ناجح لكلا الطرفين.

4- وجود فرص مستقبلية لتطوير العلاقات الدبلوماسية الى ابعد المديات تكمن في: تطبيق الاتفاق الاستراتيجي لفتح الباب امام الاستثمار الياباني ، نقل التكنولوجيا اليابانية المتطورة ، تحريك الاقتصاد العراقي ، اكتساب المهارات والخبرات اليابانية ، القضاء على البطالة ، تنفيذ مشاريع نفطية في ظل استمرارية الانتاج النفطي العراقي ووجود آبار نفطية غير مستغلة لحد الان فضلاً عن توفر المشاريع المختلفة بمجال الزراعة والصناعة والصحة والاتصالات والسياحة وهذا يعد مؤشراً لنجاح العلاقات الدبلوماسية وديمومتها بين الطرفين .

5- كشفت الدراسة عن وجود تحديات تمثل تهديدات آنية ومستقبلية تضعف من العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان، تكمن في : تردي الوضع الامني مما يجعل اليابان غير مطمئن على حياة مواطنيها العاملين بالعراق ، اقتصار معظم العلاقات الدبلوماسية على الجانب البروتوكولي فقط ، اقتصار الوفد العراقي على الجانب الحكومي وغياب دور القطاع الخاص ، عدم المصادقة على القوانين المهمة الخاصة بالاستثمار ، بطء الاجراءات الحكومية بشأن تسديد المستحقات للمستثمرين ، انتشار الفساد المالي والاداري والسياسي وغياب الشفافية يمثل تهديد حقيقي للعلاقات مع العراق ، التغيير المستمر للسياسيين والاداريين المعنيين بالملف الياباني مما يتسبب بفقدان تراكم الخبرات للتعامل مع هذا الملف الحيوي وبالتالي عرقلة العلاقات بين البلدين في شتى المجالات بسبب التحديات السياسية والاقتصادية والامنية والادارية .

6- يمثل العراق في الادراك الياباني قوى عمودية لتحقيق استراتيجيتها في مواجهة القوى المنافسة (الصين وحلفاؤها) ، إذ بدأت تسويق استراتيجيتها من خلال تكثيف حضورها الجاذب في المجتمع العراقي فضلاً عن استثماراتها في البنى التحتية العراقية كركيزة في استراتيجيتها المحورية بالمنطقة ، ومساعدة شركاتها للتخلص من الجمود الاقتصادي ،وتحقيق التوازن الاستراتيجي بالمنطقة ، واخيراً يبقى ضمان امداد النفط المستمر احد ابرز دواعي الاهتمام الياباني بالعراق خاصةً وان الدراسات المستقبلية تشير ان العراق بعد عشر سنوات سيكون خامس دوله عالمياً من حيث انتاج وتصدير النفط وهو حالياً الثالث عالمياً بالاحتياط النفطي.

7- وحتى تحقق اليابان اهدافها الاستراتيجية استعملت القوة الناعمة في تنفيذ دبلوماسيتها لتحسين صورتها ومكانتها امام الرأي العام العراقي بشكل خاص والحفاظ على مصالحها وبناء نفوذها في ظل ما تشهده المنطقة من منافسة دولية واقليمية قوية ، وبالتالي شرعت اليابان توظيف الكثير من مواردها الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتكنولوجيا والرياضية والاعلامية والسياسية والثقافية وتحويلها الى ادوات لتفعيل قوتها الناعمة الرامية الى جعل العراقيين يؤمنون بقدرة اليابان على تحقيق الانجازات على الاصعدة كافة لتفوق بشكل اكبر ما تحققه انجازات القوة الصلبة في كثير من الاحيان.

8- وان العراق إذا ما استمر بتطوير علاقاته باليابان عبر افضل الادوات والاساليب الدبلوماسية فسوف يحقق الكثير من المكاسب السياسية خاصة الدعم الياباني في المحافل الدولية وايضاً تطوير القطاع النفطي خاصة وان 98% من ميزانية العراق تعتمد على الانتاج النفطي ،فضلاً عن القروض الميسرة وبفوائد بسيطة جداً ، وتوسيع دائرة الاستثمارات اليابانية بالعراق لبناء وتقوية البنى التحتية في مجالات شتى ، واخيراً تحقيق المكاسب التكنولوجية والعلمية والثقافية .

9- تمتعت اليابان والعراق بعلاقات دبلوماسية جيدة تقوم على أساس الفائدة المتبادلة ؛ فاليابان بحاجة للنفط والعراق بحاجة لشركات البناء ، والمعدات الثقيلة المستوردة أيضا ، إذ كانت هناك مدة غارقة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية استمرت من عام 1974 حتى نهاية الثمانينات ، ومع التغيير الدرامي الذي حدث في العراق بعد التاسع من نيسان (أبريل) 2003 ، سيشارك العراق واليابان سياسات دبلوماسية متقاربة ، فاليابان مستمرة للعب دور أكثر أهمية مما كانت عليه في السبعينات و الثمانينات.

10- ويسعي اليابان بمساعدة من البلدان الأخرى ، لجعل العراق دولة مستقرة وآمنة ، بحيث تستطيع أن تعمل بشكل صحيح وتكون مفيدة للجميع ومثمرة وقد شاركت اليابان بالفعل - حتى على نطاق صغير - في عملية إعادة الإعمار في محافظة المثنى ، والتي كانت المكان الأكثر أماناً في جنوب العراق ، ولكن يمكننا القول و على أساس الاستجابة الإيجابية التي تعطيها غالبية سكان محافظة المثنى فيما يتعلق بوجود القوات اليابانية ، قد ساهم بشكل إيجابي بعمل تلك القوات - مهما كان صغيراً – حيث جعل الناس الذين يعيشون هناك يأملون أن يكون الغد أفضل .

11- واستناداً إلى السياسية الخارجية اليابانية الجديدة ، والحقائق الاجتماعية التي تتطور في العراق منذ عام 2003 ، ستلعب اليابان دوراً أكبر في المجال الاقتصادي والسياسي و تطوير العراق الجديد، وسوف تسهم بشكل كبير في عملية المصالحة ،فاليابان متحمسة لمساعدة العراق ومساندته فتقوية العلاقات الدبلوماسية بينهما سوف ينسحب على شتى المجلات بشكل ايجابي.

**ثانياً : المقترحات** ، نوجزها بالآتي :

1- تفعيل الاتفاق الاستراتيجي الذى تم توقيعه بين العراق واليابان كونه بداية الطريق نحو تطوير العلاقة الدبلوماسية بين البلدين .

2- عمل لجان مشتركة بين الحكومات تساهم في تفعيل وتذليل كل العقبات التي تواجه العلاقة الدبلوماسية بين البلديين .

3- ضرورة دعم جهود الحكومة العراقية من كل الجهات وعلى كافة المستويات في صياغة منهج سياسي واقتصادي واضح المعالم في التعامل مع اليابان وفق المصالح المشتركة لان العلاقات بينهما مربحة كلا البلدين .

4- تفعيل دور وزارة الخارجية في قيادة الملفات الثنائية المهمة مع اليابان بوصفها جزءاً حيوياً في بناء افضل العلاقات الدبلوماسية .

5- لابد ان تكون المطالب العراقية واضحة ومحددة وهذا يأتي من ادراك طبيعة السلوك الياباني في التعاطي مع العراق خاصة في الجوانب الاقتصادية .

6- تشكيل غرفة عمليات من مستشارين بالوزارات المعنية واساتذة جامعات متخصصين في محاولة تذليل التحديات التي تواجه العلاقات الدبلوماسية مع اليابان.

7- انشاء دائرة متخصصة في وزارة الخارجية العراقية على غرار ما موجود في الخارجية اليابانية لتولي مهام تنسيق وادارة الملفات بين وزارة الخارجية العراقية والسفارة العراقية في اليابان ومع المؤسسات الحكومية داخل العراق.

8- تبديد مخاوف الطرف الياباني التي تخشى من عدم تمكن الجهات الحكومية العراقية من الوفاء بالجدول الزمني المناسب لتعهداتها المالية والادارية في تنفيذ المشاريع لتطمين الطرف الياباني باتجاه المضي نحو افضل العلاقات بما يحقق مصالح العراق .

9- مكافحة الفساد والروتين والبيروقراطية المنتشرة في البلاد حتى ترفع الحذر التي تنتهجه اليابان في علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع العراق.

10- الاستفادة من الخبرات اليابانية في تنمية قدرات العراق البشرية والاقتصادية وتطوير البنية التحتية، فضلاً عن خبراته في مجال العمل الدبلوماسي باستعمال القوى اللينة ونمط الدبلوماسية الاجتماعية الناجحة للتأثير في ذهنية المتلقي على الصعيد الرسمي والشعبي .

11- على الدبلوماسيين بوزارة الخارجية العراقية مقاربة نشاطاتهم الدبلوماسية بالتقنيات الحديثة والغير نمطية لمضاعفة فرص قضايا التعاون تحقيقاً لأكبر قدر من النجاح بالانتقال بالعلاقات مع اليابان الى مستوى اكثر قرباً نحو تحقيق المصالح المشتركة ( بناء انماط جديدة من الفعل الدبلوماسي للتأثير في سياسة اليابان تجاه العراق لتحقيق اكبر قدر من المكاسب).

12- تشجيع ودعم الباحثين وطلبة العلوم السياسية على تبني مواضيع تخص تطوير علاقة العراق باليابان بما يخدم مصلحتنا من خلال بحوث التخرج ورسائل وأطاريح الماجستير والدكتوراه والاستفادة من نتائج هذه الدراسات عملياً من قبل الجهات العراقية المعنية

**الهوامش**

1. \* انتهجت اليابان في سياستها الخارجية تجاه العراق نمط جديد من العلاقات الدبلوماسية قادرة على نقل الاداء الدبلوماسي من الانماط الاعتيادية الى الانماط الفعالة ، من خلال مشاركة سفيرها بالعراق (فوميو أيواي) بالمظاهر الاجتماعية لتحقيق مستويات مهمة في التقارب مع العراق ، فعلى سبيل المثال، تناولت وسائل التواصل الاجتماعي بالعراق مقطع يظهر فيه السفير الياباني وهو يشارك العراقيين باحتفال عيد الفطر وتناوله وجبه تشبه طقوس ما يقوم به العراقيين في هذه الايام . فهذا الاداء الدبلوماسي اكثر تأثيراً في ذهنية المتلقي ، وهذا النمط الدبلوماسي الجديد نسميه اصطلاحاً " الدبلوماسية الاجتماعية" كأسلوب ينتقل فيه النشاط الدبلوماسي الى المجتمع بدلاً من مؤسساته الرسمية . علي فارس حميد ، الدبلوماسية الاجتماعية : منهج لتجديد المسارات النوعية في التفاعلات الدولية ، شبكة النبأ ، الموقع : <https://annabaa.org> ، تاريخ الزيارة : 29/7/2019. [↑](#endnote-ref-1)
2. () وليم أشعيا عوديوشو ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة ، رسالة ماجستير ،كلية القانون والعلوم السياسية ،الأكاديمية العربية المفتوحة ، كوبنهاجن :الدنمارك ، 2008،ص98. [↑](#endnote-ref-2)
3. ) ) سفارة جمهورية العراق في طوكيو، الموقع : <https://www.mofa.gov.iq/tokyo/>، تاريخ الزيارة :12/1/2019. [↑](#endnote-ref-3)
4. ()  حسنين توفيق ، اليابان والنظام الدولي في التسعينيات: روية اولية ، مجلة السياسة الدواية ، العدد 101، مركز الاهرام الدولي ، مصر، ، 1990،ص89. [↑](#endnote-ref-4)
5. ()مجموعة مؤلفين ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003/20013 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015، ص 597. [↑](#endnote-ref-5)
6. ((Keiko Sakai , JAPAN-IRAQ RELATIONS: THE PERCEPTION GAP AND ITS INFLUENCE ON DIPLOMATIC POLICIES , Arab Studies Quarterly , Vol. 23, No. 4 ,2001,pp.117-136. [↑](#endnote-ref-6)
7. () وقد تبين فيما بعد زيف ادعاء امريكا بانها تسعى لخلق عراقاً ديمقراطياً وعلى لسان من روج لهذا الادعاء بعد سنوات ، اذ اكدت مستشارة الامن القومي الامريكي في عهد الرئيس الاسبق بوش الابن بأن الجيش الامريكي دخل العراق للإطاحة بصدام حسين وليس لجلب الديمقراطية للعراق الذي يمثل محور الشرق الاوسط. قناة روسيا اليوم ، بعد مرور ستة عشر عاماً على الاحتلال الامريكي للعراق ، 9/4/2019، انصات شخصي . [↑](#endnote-ref-7)
8. () واثق السعدون ، في ذكرى التاسع من نيسان 2003: دوافع التخطيط الاستراتيجي الأمريكي لغزو العراق ، وكالة الحدث الاخبارية ، الموقع : <http://www.alhadathcenter.net> ، تاريخ الزيارة : 23/7/2019. [↑](#endnote-ref-8)
9. ()Chiyuki Aoi and Yozo Yokota ,Avoiding a Strategic Failure in the Aftermath of the Iraq War: Partnership in Peace-building, in Ramesh Thakur and Waheguru Pal Singh Sidhu (eds.), The Iraq Crisis and World Order: Structural, Institutional and Normative Challenges (Tokyo: United Nations University Press, 2006), p. 295. [↑](#endnote-ref-9)
10. ) ) صالح عمر فلاحي ، البعد الاقتصادي لحرب الخليج الثالثة وأقوال الدولة الوطنية في العالم العربي ، مجله العلوم الانسانية ،جامعة محمد خضر بسكرة ،العدد 7، الجزائر، 2005، ص 150. [↑](#endnote-ref-10)
11. ( ) Zbigniew Brzezinski ,Strategic vision : America and the crisis of Global Power,New York,Basic Books,2012,PP33-35. [↑](#endnote-ref-11)
12. () غسان شربل ، العراق من حرب الى حرب : صدام مر من هنا ، دار رياض الريس ، بيروت ، 2009، ص 511. [↑](#endnote-ref-12)
13. ) ( مسعود ظاهر ، موقف اليابان من المسألة العراقية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد 111 ،مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق ،بيروت، 2003. ص ص 120-122. [↑](#endnote-ref-13)
14. ()David Fouse, JAPAN’S DISPATCH OF THE GROUND SELF DEFENSE FORCE TO IRAQ: LESSONS LEARNED. Asia-Pacific Center for Security Studies, July 2007. [↑](#endnote-ref-14)
15. () سالي وفائي ، اليابان تسعى الى قيام بدور اكبر على الساحة الدولية ، جريدة الاهرام المصرية ، العدد 42851، 2/4/2004. [↑](#endnote-ref-15)
16. () جاويد منتظران ، سعيد قرباني ، سيناريوهات امام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والامنية للجمهورية الاسلامية في ايران ، ترجمة:مركز البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد،2017، ص 5. [↑](#endnote-ref-16)
17. () وما يعكس خطورة الوضع الامني بالعراق نراه واضح من سجلات السلطات الامنية التي اعلنت انه في شهر واحد فقط من عام 2018 ارتكبت اعلى معدل للجرائم بالبلاد بلغت (2000) جريمة قتل ، سرقة واعتداء ، اتجار بالمخدرات والاعضاء البشرية ،سطو مسلح ، ابتزاز ، وزادت الجريمة بمعدل 40% عما هو عليه في عام 2016 وهو ما شكل تحدي امني خطير للوضع بالعراق. للمزيد ينظر : براء الشمري، ارتفاع معدلات الجريمة في العراق ، صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، 1/1/2018، الموقع : <https://www.alaraby.co.uk> ، تاريخ الزيارة : 1/8/2019. [↑](#endnote-ref-17)
18. ) ) وسام حسين على العيثاوى ، التحديث في النظام السياسي العراقي بعد العام 2003 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين :المانيا ،2018، ص 97. [↑](#endnote-ref-18)
19. ) ) المصدر نفسه ، ص 102. [↑](#endnote-ref-19)
20. () مروان قبلان ، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق ، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ،2015،ص31. [↑](#endnote-ref-20)
21. () للمزيد حول تقويم النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ينظر : ستار جبار ، العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003،مكتبة السنهوري ، بيروت ،2018، ص ص 169-175. [↑](#endnote-ref-21)
22. ) ) أيمن أحمد محمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فريدرش إبيرت – مكتب الاردن ، بغداد ، 2013. [↑](#endnote-ref-22)
23. )) مجموعة مؤلفين ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003/20013 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015، ص 144. [↑](#endnote-ref-23)
24. [↑](#endnote-ref-24)
25. \*\* تعد مشكلة البطالة من ابرز التحديات التي تعصف بالاقتصاد العراقي خاصة بعد عام 2003 ، تركت آثاراُ سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وبحسب احصائيات وزارة التخطيط العراقية لآخر مسح اجرته عام 2016 فان معدل البطالة بلغ 22% لدى شريحة الشباب من كلا الجنسين بسبب عدم توفر فرص عمل بالقطاع الحكومي والخاص. ينظر: الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء ،وزارة التخطيط العراقية : الموقع : <http://cosit.gov.iq> ، تاريخ الزيارة :24/7/2019. [↑](#endnote-ref-25)
26. () قناة العالم الفضائية ، بالأرقام ديون العراق في موازنة 2019 ، 8/11/2018، انصات شخصي . [↑](#endnote-ref-26)
27. )) زينب عبد الله محمد ، انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد العام 2003، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة ديالى ، العراق،2016 ، ص15. [↑](#endnote-ref-27)
28. () عماد صلاح ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003، ص ص 173-175. [↑](#endnote-ref-28)
29. تقرير السفارة الامريكية في بغداد عن حجم الفساد بالعراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 345، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2007، ص92. [↑](#endnote-ref-29)
30. )) محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 57، الجامعة المستنصرية ، العراق، 2017، ص 55. كذلك : احمد جاسم محمد ، مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل لتحقيق التنمية ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،العدد الثاني ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، كانون الثاني 2014، ص ص 312-315. [↑](#endnote-ref-30)
31. ( ) David Fouse, JAPAN’S DISPATCH OF THE GROUND SELF DEFENSE FORCE TO IRAQ: LESSONS LEARNED. Asia-Pacific Center for Security Studies, July 2007. [↑](#endnote-ref-31)
32. () موقع سفارة اليابان في العراق: الموقع: <https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itprtop_ar/index.html> ، تاريخ الزيارة :30/1/ 2019. [↑](#endnote-ref-32)
33. () تقرير وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ، 2019. ص 65. [↑](#endnote-ref-33)
34. )) لقمان عبد الرحيم الفيلى ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق واليابان ، جريدة الصباح الجديد ، 16/5/2018، ص4 . [↑](#endnote-ref-34)
35. ()Motohiro Ono, Towards Continuous Aid: the Situation in Iraq and Japan’s Role, Gaiko Forum (Spring 2006), [↑](#endnote-ref-35)
36. ( ) Michael Penn, Is There a Japan-Iraq Strategic Partnership, japan focus, Vol 5 | no 11, November 3, 2007. [↑](#endnote-ref-36)
37. )) في تموز 2003 ، أقر البرلمان الياباني قانوناً يسمح بإرسال قوات الدفاع الذاتي للعراق شرط ان لا يشارك في انشطة تشبه الحرب ، وفي عام 2006 انسحب هذه القوات الى الكويت وكانت مهمتها امداد الرفع الجوي باستعمال طائرات شحن C-130 ، وفي تموز عام 2007 تم تمديد البعثة اليابانية للشحن الجوي الى العراق لمدة عامين الى ان انهت اليابان رسمياً تواجد قواتها بالعراق في كانون الاول عام 2009 ، واستمرت بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والتكنلوجي .نغم نذير شكر ، الوجود الياباني في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد 40، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.، جامعة بغداد،العراق ، 2009،ص ص 102- 104. [↑](#endnote-ref-37)
38. ()  نزيرة الافندي ، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 155، مركز الاهرام الدولي،مصر 2004، ص200. [↑](#endnote-ref-38)
39. ()  نغم نذير شكر ، التواجد الياباني في العراق ، مصدر سابق ، ص ص 103-104. [↑](#endnote-ref-39)
40. ()http://www.mofa.go.jp/region/middle\_e/forum/meet0403.html [↑](#endnote-ref-40)
41. ))  سعد السعيدي ، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010 ،مجلة العلوم السياسية ، العدد 41، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق،2010، ص ص 350-352. [↑](#endnote-ref-41)
42. () مجموعة باحثين ، العراق واليابان في التاريخ الحديث : التقليد والحداثة ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2010، ص ص 32-35. [↑](#endnote-ref-42)
43. ))  كيكو سكاي ، العراق واليابان :تاريخ وعلاقات ، ترجمة : علي حسين ومحمود عبد الواحد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد، 2009، ص ص 43-44. [↑](#endnote-ref-43)
44. () ولا تقف الاحتياجات العراقية من اليابان عند تطويرالقطاع النفطي فحسب بل تشمل المواصلات (قطارات سفر حديثة فائقة السرعة، قطارات انفاق ، طرق وجسور، موانئ ومطارات ) ، وايضاً نقل الخبرات في مجال التعليم خاصة وان اليابان تحتل المرتبة الاولى عالمياً في مجال التعليم ، اعادة تأهيل شبكة الكهرباء الوطنية ، تدريب الكوادر البشرية في شتى المجالات ، تقديم خبرات ومساعدات واجهزة تقنية حديثة في مجال الصحة ومشاريع الماء والمجاري والزراعة والاتصالات ، توفير الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية فضلاً عن تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والنووية السلمية . ينظر: كيكو سكاي ، العراق واليابان ، مصدر سابق ، ص ص 45-50. [↑](#endnote-ref-44)
45. () لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان ، مصدر سابق ، ص5. [↑](#endnote-ref-45)
46. )) احمد عبد المجيد ، العلاقات العراقية اليابانية : 80 عاماً من التعاون – وقفتان للتأمل ، جريدة الزمان ،العراق،4/2/2019. [↑](#endnote-ref-46)
47. ((http://www.mofa.go.jp/region/middle\_e/arab\_e.pdf#se. [↑](#endnote-ref-47)
48. () جامعة بغداد توقع مذكرة تفاهم مع جامعة شيبا اليابانية، الموقع الرسمي لجامعة بغداد: <http://uobaghdad.edu.iq>، تاريخ الزيارة 30/7/2019. [↑](#endnote-ref-48)
49. () احمد عبد المجيد ، العلاقات العراقية اليابانية ، مصدر سابق. [↑](#endnote-ref-49)
50. )) على زياد العلى ، العراق واليابان – رؤية استراتيجية مشتركه ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العراق،2018 ص 6. [↑](#endnote-ref-50)
51. ( ) وليم أشعيا عوديوشو ،مصدر سابق ، ص 105.

    [↑](#endnote-ref-51)
52. ( (John Calabrese, The Iraq Energy Factor in Sino-Japanese Relations, China Briefm, Vol: 7 no: 6 , April 13, 2007 . [↑](#endnote-ref-52)
53. () مخلد عبيد مبيضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973حتى 2004 ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد3، جامعة الحسين بن طلال ، الاردن، 2006، ص ص 530-533. [↑](#endnote-ref-53)
54. () لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان ، مصدر سابق ، ص ص 8-9. [↑](#endnote-ref-54)
55. ()Ezra F. Vogel, China and Japan Facing History , Harvard University Press, First Edition, U.S.A,2019,pp120-125. [↑](#endnote-ref-55)
56. () بعد صعود الصين كقوى هادئة اقتصادياً وعسكرياً، اقتضت الحاجة الاستراتيجية لليابان إلى أن توسع حضورها الاستراتيجي خارج الدائرة الهادئة -الباسفيكية- من أجل احتواء التوازن الاستراتيجي بطريقة التوسّع من الخارج وهو ما تفعله الصين واليابان في آن واحد، إذ تتصارع هذه القوى نحو إدامة حضورها الاستراتيجي في الأقاليم الجيواستراتيجية كآسيا الوسطى والشرق الأوسط؛ وبالتالي تعتمد اليابان على إدارة التوازن الدولي الموسع الذي يمتد تأثيره بأكثر من بُعد إقليمي، فاليابان عوّلت على هذه الاستراتيجية؛ بسبب الضيق الجيواستراتيجي في منطقة آسيا الباسفيك -الهادئة- وبسبب تعدد القوى وتنافرها؛ وبالتالي اتجهت نحو منطقة الشرق الأوسط والخليج من أجل ترسيخ التوازن الدولي بتثبيت وجودها ليمتد تأثيره على أبعد من بعد إقليمي وليصل ارتداداته إلى منطقة شرق آسيا وأبعادها الإقليمية للمزيد ينظر: باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 57، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العراق ، 2014، ص 197 وما بعدها. [↑](#endnote-ref-56)
57. () Kenneth B. Pyle, Japan in the American Century, Harvard University Press, U.S.A,2018,pp222-242. [↑](#endnote-ref-57)
58. () محمود عبد الواحد محمود ، التجربة اليابانية: رؤية عراقية ، بيت الحكمة العراقي ، بغداد ، 2010، ص ص 24-26. [↑](#endnote-ref-58)
59. ()  ميثم مالك راضي ، عبد الزهرة سلمان ، ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق ، بحث منشور ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 4 ، مجلد 8 ، جامعة المثنى ، العراق ، 2018، ص 205. [↑](#endnote-ref-59)
60. () علي جبار حافظ ، تحديات السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص ص 122-124. [↑](#endnote-ref-60)
61. [↑](#endnote-ref-61)
62. () للمزيد حول وقوع العراق في دائرة التجاذبات الاقليمية والدولية ينظر : جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي ، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ،2016، ص 129 وما بعدها . [↑](#endnote-ref-62)
63. () العلاقات العراقية - اليابانية ، صوت العراق ، الموقع : <https://www.sotaliraq.com>، تاريخ الزيارة:1/8/2019. [↑](#endnote-ref-63)
64. () لقمان عبد الرحيم الفيلي ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان ، مصدر سابق ، ص ص 13-14.

    **المصادر**

    أولاً : المصادر العربية .

    احمد جاسم محمد ، مستقبل الاقتصاد العراقي والبديل لتحقيق التنمية ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،العدد الثاني ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، كانون الثاني 2014.

    * احمد عبد المجيد ، العلاقات العراقية اليابانية : 80 عاماً من التعاون – وقفتان للتأمل ، جريدة الزمان ،العراق،4/2/2019.
    * ايمن أحمد محمد ، الفساد والمسائلة في العراق ، مؤسسة فريدرش إبيرت – مكتب الاردن ، بغداد ، 2013.
    * باهر مردان ، العلاقات الصينية اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 57، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العراق ، 2014.
    * براء الشمري، ارتفاع معدلات الجريمة في العراق ، صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، 1/1/2018، الموقع : https://www.alaraby.co.uk
    * تقرير وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ، 2019.
    * جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الامريكي ، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان، 2016.
    * جاسم يونس الحريري ، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد العام 2003 ، ط1 ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان،2013 .
    * جاويد منتظران ، سعيد قرباني ، سيناريوهات امام مستقبل العراق وتحليل الرؤى القانونية والدولية والامنية للجمهورية الاسلامية في ايران ، ترجمة: مركز البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق،2017.
    * حسنين توفيق ، اليابان والنظام الدولي في التسعينيات: روية اولية ، مجلة السياسة الدواية ، العدد 101 مؤسسة الاهرام الدولية ،مصر 1990.
    * زينب عبد الله محمد ، انهيار المؤسسات السياسية في العراق بعد العام 2003،رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى ، العراق، 2016 .
    * سالي وفائي ، اليابان تسعى الى قيام بدور اكبر على الساحة الدولية ، جريدة الاهرام المصرية ، العدد 42851، 2/4/2004.
    * ستار جبار ، العراق والتغيير: دراسة في طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003،مكتبة السنهوري ، بيروت ،2018.
    * سعد السعيدي ، المنطلقات الاساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010 ،مجلة العلوم السياسية ، العدد 41، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق،2010.
    * سعد ناجي جواد، الوضع العراقي عشية الحرب، في: احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
    * سفارة اليابان في العراق، الموقع الالكتروني : <https://www.iraq.emb-japan.go.jp/itprtop_ar/index.html> .
    * سفارة جمهورية العراق في طوكيو : <https://www.mofa.gov.iq/tokyo/> .
    * صالح عمر فلاحي ، البعد الاقتصادي لحرب الخليج الثالثة وأقوال الدولة الوطنية في العالم العربي ، مجله العلوم الانسانية – جامعة محمد خضر بسكرة ،العدد 7، الجزائر، 2005.
    * علي جبار حافظ ، تحديات السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2018.
    * علي زياد العلى ، العراق واليابان : رؤية استراتيجية مشتركه ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العراق ،2018.
    * علي فارس حميد ، الدبلوماسية الاجتماعية : منهج لتجديد المسارات النوعية في التفاعلات الدولية ، شبكة النبأ ، الموقع : <https://annabaa.org>
    * عماد صلاح ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003.
    * غسان شربل ، العراق من حرب الى حرب : صدام مر من هنا ، دار رياض الريس ، بيروت ، 2009.
    * قناة روسيا اليوم ، بعد مرور ستة عشر عاماً على الاحتلال الامريكي للعراق ، 9/4/2019، انصات شخصي .
    * كيكو سكاي ، العراق واليابان :تاريخ وعلاقات ، ترجمة : علي حسين ومحمود عبد الواحد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد، 2009.
    * لقمان عبد الرحيم الفيلى ، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق واليابان ، جريدة الصباح الجديد ، 16/5/2018.
    * مجموعة باحثين ، العراق واليابان في التاريخ الحديث : التقليد والحداثة ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ، 2010.
    * مجموعة مؤلفين ، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003/20013 ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015.
    * محمد عبد صالح ، واقع الاقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 57، الجامعة المستنصرية ، العراق، 2017.
    * مخلد عبيد مبيضين ، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973حتى 2004 ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد3، جامعة الحسين بن طلال ، الاردن، 2006.
    * مروان قبلان ، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق ، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ،2015.
    * مسعود ظاهر ، موقف اليابان من المسألة العراقية، شؤون الشرق الاوسط ، العدد 111 ،2003.
    * مقتل دبلوماسيين يابانيين ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9134، 1/9 2003 .
    * ميثم مالك راضي ، عبد الزهرة سلمان ، ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق ، بحث منشور ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 4 ، مجلد 8 ، جامعة المثنى ، العراق ، 2018.
    * نزيرة الافندي ، اليابان بين الطموحات الخارجية والتحديات الداخلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 155، مركز الاهرام الدولي،مصر 2004.
    * نغم نذير شكر، الوجود الياباني في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد 40، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.، جامعة بغداد، العراق ، 2009.
    * واثق السعدون ،في ذكرى التاسع من نيسان 2003: دوافع التخطيط الاستراتيجي الامريكي لغزوالعراق،وكالة الحدث الاخبارية ،الموقع [www.alhadathcenter.net](http://www.alhadathcenter.net)
    * وسام حسين على العيثاوى ، التحديث في النظام السياسي العراقي بعد العام 2003 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،برلين :المانيا ،2018.
    * وﻟﻴﻢ أﺷﻌﻴﺎ ﻋﻮدﻳﺸﻮ ، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة ،رسالة ماجستير ،كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة ، كوبنهاجن ، الدنمارك ،2008.

    ثانياً : المصادر باللغة الاجنبية

    Chiyuki Aoi and Yozo Yokota ,Avoiding a Strategic Failure in the Aftermath of the Iraq War: Partnership in Peace-building, in Ramesh Thakur and Waheguru Pal Singh Sidhu (eds.), The Iraq Crisis and World Order: Structural, Institutional and Normative Challenges (Tokyo: United Nations University Press, 2006.

    David Fouse, JAPAN’S DISPATCH OF THE GROUND SELF DEFENSE FORCE TO IRAQ: LESSONS LEARNED. Asia-Pacific Center for Security Studies, July 2007.

    Ezra F. Vogel, China and Japan Facing History , Harvard University Press, U.S.A,2019.

    Jack Edward Holden, What factors influenced Japan’s decision to dispatch its Self Defence Forces (SDF) to Iraq in 2004?,university of leeds, polis journal vol. 6,winter 2011/2012.

    John Calabrese, The Iraq Energy Factor in Sino-Japanese Relations, China Briefm, Vol: 7 no: 6 , April 13, 2007 .

    Keiko Sakai , Japan -Iraq Relations: The Perception Gap and Its influence on diplomatic policies , Arab Studies Quarterly , Vol. 23, No. 4 ,2001.

    Kenneth B. Pyle, Japan in the American Century, Harvard University Press, U.S.A,2018.

    Michael Penn, Is There a Japan-Iraq Strategic Partnership, japan focus, Vol 5 | no 11, November 3, 2007.

    Motohiro Ono, Towards Continuous Aid: the Situation in Iraq and Japan’s Role, Gaiko Forum (Spring 2006.

    Zbigniew Brzezinski ,Strategic vision : America and the crisis of Global Power,New York,Basic Books,2012. [↑](#endnote-ref-64)